S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3058
28 February 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين بعد الالف الثالثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الساعة ١٨/٥٠

الرئيس:	السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية)
الأعضاء:	
الاتحاد الروسي	السيد فورنتسوف
اكوادور	السيد أيالا لاسو
بلجيكا	السيد فان دَيلي
الرأس الاخضر	السيد جيس
زمبابوي	السيد زننغا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد مريميه
فنزويلا	السيد أرّيا
المغرب	السيد سنوسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
هنغاريا	السيد إردوس
اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-60366 ٠٤٤٩ض(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٥٠

إقرار جدول الاعمال

أُقرَّ جدول الأعمال .

الحالة بين العراق والكويت

مذكرة من الأمين العام (S/23643)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/23643 ، التي تتضمن نص مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ .

بعد التشاور بين أعضاء مجلس الأمن ، أُذن لي أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس :

"يعرب أعضاء مجلس الأمن عن امتنانهم للأمين العام للتقرير الذي قدمه إلى المجلس في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23643) وأحال به نتائج البعثة الخاصة التي أوفدها الأمين العام إلى العراق وفقا للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23609) . ويوافق أعضاء المجلس تماما على استنتاجات البعثة الخاصة كما ترد في التقرير ، ولا سيما استنتاجها المتعلق بعدم استعداد العراق إعطاء موافقته غير المشروطة لتنفيذ جميع التزاماته التي تقضي بها القرارات ٦٨٧ (١٩٩١) ، و ٧٠٧ (١٩٩١) ، و ٧١٥ (١٩٩١) .

"ويشجب أعضاء المجلس ويدينون عدم تقديم حكومة العراق إلى البعثة الخاصة بيانا وافيا ونهائيا وكاملا ، حسبما يقضي القرار ٧٠٧ (١٩٩١) ، بجميع جوانب برامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومترا ، بما فيها منصّات الإطلاق ، وجميع حيازاته من هذه الأسلحة

ومكوّناتها ومرافق ومواقع إنتاجها ، فضلا عن جميع برامجه النووية الاخرى ، وعدم امتثال العراق لخطط الرصد والتحقق المستمرين (S/22871/Rev.1 و S/22872/Rev.1 and Corr.1) الموافق عليهما في القرار ٧١٥ (١٩٩١) . وقد لاحظ المجلس في البيان الذي أصدره في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ (S/23609) قبل إيفاد البعثة الخاصة إلى العراق ، أن سلوك العراق يشكل خرقا جوهريا للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ومن دواعي الأسف أن هذا الوضع لم يتغير .

"كذلك ، وعلى حد سواء ، يشجب أعضاء المجلس ويدينون عدم قيام العراق ، في غضون المهلة الزمنية التي حددتها اللجنة الخاصة بناء على طلب العراق ، بتدمير المعدات ذات الصلة بالقذائف التسيارية التي أشارت اللجنة الخاصة بضرورة تدميرها . ويؤكد أعضاء المجلس مرة أخرى أن اللجنة الخاصة هي وحدها الكفيلة بتحديد الأصناف التي يتعين تدميرها بموجب المادة ٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وعلى ذلك ، فإن رسالة العراق المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ الموجهة إلى الرئيس التنفيذي للبعثة الخاصة ، غير مقبولة . إن رفض العراق تنفيذ قرارات اللجنة الخاصة يشكل خرقا جوهريا آخر لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ذات الصلة .

"ويطالب أعضاء المجلس العراق بأن ينفذ على الفور جميع التزاماته التي يقضي بها قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) وسائر القرارات اللاحقة المتعلقة بالعراق . ويطلب أعضاء المجلس أن تقوم حكومة العراق بإبلاغ المجلس مباشرة ، دون مزيد من الإبطاء ، باعتراف رسمي وغير مشروط بموافقتها على قبول وتنفيذ الالتزامات المشار إليها أعلاه ، ويشمل ذلك تحديدا الامتثال لقرار اللجنة الخاصة الذي يقضي بتدمير المعدات ذات الصلة بالقذائف التسيارية . ويشدد أعضاء المجلس على أن العراق يجب أن يكون مدركا للعواقب الخطيرة التي تترتب على استمرار الانتهاكات الجوهرية للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

"ويلاحظ أعضاء المجلس أن وفدا عراقيا على استعداد للقدوم إلى نيويورك فور توجيه الدعوة إليه بذلك . وقد طلب أعضاء المجلس من رئيسه أن يوجّه هذه الدعوة للوفد حتى يأتي إلى نيويورك دون مزيد من الإبطاء . ويعتزم أعضاء المجلس مواصلة نظر هذه المسألة ، في جميع الأحوال ، في موعد أقصاه الأسبوع الذي يبدأ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣" .

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠